The effect of the context of the case in directing the significance between the speaker and the interlocutor in grammatical analysis in the Sabban footnote

Dr. Malik Yahya*

Dr. Wahid Safit**

Eabdaleziz 'Ahmad Aljafan***

(Received 1 / 10 / 2019. Accepted 4 / 11 / 2019)

□ ABSTRACT □

This study deals with the impact of the context of the situation in the direction of the speaker and the speaker in the grammatical analysis in the Sabban footnote, an attempt to show its concept and importance. The context of the case is a major means or hypothesis created by the language to gain benefit in many sections of grammar. It has the same role in the analysis of language through its association with the data that surrounds the language, besides that the significance is the basic purpose of the process of speech, and the research divided into three sections namely: the intent of the speaker, the benefit of the addressee, and the effect of the circumstances and conditions surrounding the text in grammatical analysis, As a grandmother of evidence represented by Sabban in a footnote, and some grammarians in Issues differences, trying to extend its views as possible.

Key words: context - The case - speaker - Addresser - Grammatical analysis.

*Professor, Department of Arabic Language, Faculty of Arts, Tishreen University, Lattakia, Syria.
**Professor, Department of Arabic Language, Faculty of Arts, Tishreen University, Lattakia, Syria.
***PhD Student, Department of Arabic Language, Faculty of Arts, Tishreen University, Lattakia, Syria.

أثر قرينة الإسناد في التّحليل النحوي عند الصبان في حاشيته على شرح الأشموني

د. مالك يحيا *

د. وحيد صفية**

عبدالعزيز أحمد الجفان**

(تاريخ الإيداع 1 / 10 / 2019. قبل للنشر في 4 / 11 / 2019)

□ ملخّص □

تتناول هذه الدّراسة أثر قرينة الإسناد في التّحليل النّحوي عند الصّبان في حاشيته على شرح الأشموني محاولة تبين مفهومه وأهميته؛ إذ تعدّ قرينة الإسناد إحدى أبرز القرائن المعنوية، وهي قرينة تخلقها اللغة لتحقيق التماسك في الكلام ويُلجأ إليها في التحليل النحوي، موضحة أثر قرينة الإسناد في مجال الدلالة، كما أنّ لها الدور الأهم في التّحليل النّحوي من خلال ارتباطها بالعلاقات التركيبيّة التي تربط الجمل حتى تتحقق الاستقامة ويصل المتلقي إلى الإفادة، وقد قُسِّم البحث إلى ثلاثة أقسام هي: مفهوم الإسناد في اللغة والاصطلاح، الإسناد في تركيب الجملة الاسميّة بين ركنيها، والإسناد في تركيب الجملة الفعليّة في باب الفاعل والنائب عنه، وجاءت الدارسة وفقاً لما وجدته من شواهد تمثّله في حاشية الصبان، وما لبعض النحاة في مسائله من آراء حول الإسناد، محاولاً بسط الآراء ما أمكن.

الكلمات المفتاحيّة: قرينة – الإسناد – اسمية – فعلية – التحليل النحوي.

*** أستاذ – قسم اللغة العربية– كلية الآداب– جامعة تشرين– اللاذقيّة– سورية.**

**** أستاذ – قسم اللغة العربية– كلية الآداب– جامعة تشرين–اللاذقية– سورية.**

**** طالب دكتوراه– قسم اللغة العربية– كلية الآداب– جامعة تشرين–اللاذقية– سورية.**

مقدمة:

اللغة ظاهرة اجتماعية اهتم الإنسان بتحليلها قديما وحديثا، ولاتزال الأجيال تقبل عليها بالدرس والتحليل، واللغة العربية بما حملته من إرث تاريخي وحضاري جعلها تتبوأ مكانة بين لغات العالم، ولن اللغة جوهرها عملية تواصلية يعلّل الإنسان بها سلوكياته ويعبر بها غير أن ما يميّز اللغة كشفها عن الدلالة وبيان المراد من خلال ألفاظها ، وليتحقق لها كيانها واستمراريتها لا بد لها من تضافر مستويات عدة هي مستويات التحليل اللغوي المعروفة، دون إهمال العنصر السياقي فضلاً عن استعمالها واطرادها. واللغة ليست جمع كلمات ورصفها دون ضوابط، وهي ليست عملية ضم دون مراعاة طبيعة ما يتشكل عنها من معانٍ.

ولمّا كان النحاة العرب الأوائل يعتمدون في بناء قواعدهم النحوية على نظرية العامل جاءت نظرة جديدة بديلة لها، وهي القرائن اللفظية والمعنوية التي جاء بها الدكتور "تمام حسان" التي أراد من خلالها بيان وجوه قصور نظرية العامل النحوي، وتأثيره في ترابط الكلام، وتضامه وانسجامه وبيانه عن المراد في عملية التواصل لذا نسعى في هذا البحث إلى دراسة أثر قرينة الإسناد في التّحليل النحوي في حاشية الصّبان، وفي هذا ما يسوِّغ الدّراسة وينوّه إلى أهميتها في الدراسات التي تسعى إلى ربط النحو بعلمي الدلالة والبلاغة.

أهمية البحث وأهدافه:

يهدف البحث إلى دراسة أثر قرينة الإسناد في التّحليل النحوي عند الصبان في حاشيته على شرح الأشموني وبخاصة في بعده الاجتماعي ضمن الظروف التي تحيط بالكلام في حاشية الصبان فقد أدرك الصبان مساهمة المعنى النحوي في فهم النص وبناء القاعدة ، ولذلك أكد قيمة العلامة الإسنادية في تحديد الوظائف وأداء المعاني وبيّن دور التفاعل بيت التركيب النحوي والمعنى البلاغي، وكذلك محاولة إمكانية استجلاء نظرة القدامى إلى قواعد اللغة (اللغة الطبيعية).

منهجية البحث :

اعتمد البحث على المنهج الوصفي فضلا على الاستعانة بالمناهج الأخرى .

وتضمّن منهج البحث مستويين من الدراسة :

1- المستوى النظري : وتمّ من خلال استقراء أمات الأصول في النحو واللغة حول مفهوم الإسناد.

2- المستوى التطبيقي : واتكأ على استخرج عناصر الإسناد عند الصبان لتكون محكات على القواعد النظرية في مجال التحليل النّحوي.

قرينة الإسناد لغة واصطلاحاً:

تعدّ قرينة الإسناد الأصل من بين القرائن الأخرى، فهي تستند عليها التراكيب النّحوية المختلفة، واعتنى علماء العربيّة بهذه القرينة عناية كبيرة للتمييز أو للتعريف بين المسند والمسند إليه في الكلام، وتعدّ قرينة الإسناد قرينة معنويّة نحويّة مجردة من القرائن اللفظيّة، وتتألف من عنصرين هما: المسند والمسند إليه، وتتمثل في علاقة المبتدأ والخبر والفعل والفاعل والفعل والنائب عن الفاعل، والوصف المعتمد بفاعله أو نائبه.

الإسناد لغة: جاء في لسان العرب: ((كلّ شيء أسندت إليه شيئاً ، فهو مسند، وقد سند إلى الشيء يَسْنُدُ سُنوداً، ومن معانيها أيضاً، ما ارتفع من الأرض من قبل الجبل أو البوادي ، وكلّ شيء أسندت إليه شيئاً وساندت الرجل مساندةً إذا عاضدته، والسند: المعتمد، والإسناد في الحديث: رفعه إلى قائله ، والمسند الدهر، والسناد الناقة طويلة القامة، والإسناد هو هيئة مشي الناقة بين الذميل والهملجة، والسند : ضرب من البرود والثياب، المسند خطّ لحمير، والمسند كلام أولاد شيث، السناد في القوافي هو المخالفة بين الحركات التي تلي الأرداف في الروي))[1] ، وجاء في تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي ((ساندته إلى الشيء فهو يتساند إليه، أي أسندت إليه، وساند فلان عاضده وكاتفه))[2].

وعرّف ابن فارس الإسناد بقوله((السين والنون والدال، أصل واحد يدل على انضمام الشيء إلى الشيء ... والسناد : الناقة اللغوية كأنها أسندت من ظهرها إلى شيء قوي.))[3]، وجاء في الوسيط ((سند إليه سنوداً : ركن إليه، واعتمد عليه، اتكأ وفي الجبل (سند) والسَند(بفتح السين والنون) عند أصحاب المناظرة ما يذكر لتقوية المنع))[4] .

ويجمع تلك التعريفات من حيث الأصل اللغوي والمعجمي أصل القوة والدعم، وهو المعنى الذي أخذ منه مسمى الإسناد موضوع البحث.

الإسناد اصطلاحاً:

أشار سيبويه إلى قرينة الإسناد –موضوع البحث الذي نحن بصدده– حين أفرد له باباً في كتابه سمّاه (باب المسند والمسند إليه) وقال ((وهما ممّا لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه))[5]. فما ذهب إليه سيبويه يعد نصاً صريحاً حول أهمية الإسناد في تمام الفائدة واستقامة الكلام وعدم تمام الكلام إلا بإسناد أجزاء الكلام بعضه ببعض.

وقد سار النحاة على نهج سيبويه في تقسيم الأبواب النحوية في تصنيف كتبهم، وأشاروا إلى موضوع الإسناد فها هو المبرد يذكره في سياق تعريفه للجملة((هذا باب الفاعل، وهو رفع، وذلك قولك: قام عبد وجلس زيد، وإنمّا كان الفاعل رفعاً لأنّه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت، ويجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر إذا قلت :قام زيد فهو بمنزلة قولك: القائم زيد))[6].

---

1 – ابن منظور، لسان العرب، مادة (سند).

[2] – الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، مادة (سند).

[3] – ابن فارس ، أحمد، مجمل اللغة ، مادة سند في باب الين والنون والدال.

[4] – مصطفى ،إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، مادة (سند).

5 – سيبويه، الكتاب، 1/ 23.

[6] - المبرد، المقتضب ، 1/ 146.

ولا يكتفي المبرد بذكر الإسناد والاعتراف به في الجملة فحسب، بل يجعله سبباً في إحداث الرفع في كلّ من الفاعل والمبتدأ والخبر، التي جميعها في موضع إسناد. وقد عدّ ابن جني الإسناد مبدأ وعلاقة لا غنى عنها في تصنيف الجمل فيقول: ((الإسناد علاقة نحوية ومبدأ لتصنيف الجمل))[1] .

وقد درس ابن هشام موضوع الإسناد، وأطال الحديث فيه في سياق دراسته للجمل وبيان أنواعها، فقد عدّ الإسناد هو الفارق الرئيس بين الكلام والجملة فكلاهما كلام مفيد يحسن السكوت عليه إلا أنّ الجملة خاضعة للإسناد[2].

أمّا السيوطي فقد درس موضوع الإسناد في موضعين أولهما في سياق حديثه عن العوامل المعنوية، إذ عدّ الإسناد أحد العوامل المعنوية[3]، وثانيهما في أثناء حديثه عن علامات الاسم، فالإسناد عنده إحدى علامات الاسم التي يُعرف بها، ولم يكتفِ بذلك بل أطال الوقوف عند الإسناد في الموضع الثاني، مفصلاً الحديث عن الإسناد وفائدته في الأسماء والفرق بينه وبين الإخبار[4].

وجاء في التعريفات الإسناد ((ضمّ كلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى بحيث يفيد الحكم بأن مفهوم إحداهما ثابت لمفهوم الأخرى أو منفي عنه، وصدقه مطابقة للواقع وكذبه عدمها وقيل: صدقه مطابقته للاعتقاد وكذبه عدمها))[5].

أما عبد القاهر الجرجاني فيرى أنه ((إضافة الشيء وإمالته إليه وجعله متصلا وملابسا))[6].

وقد عرّفه التهانوي ((عند أهل العربية يطلق على معنيين : أحدهما نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى أي ضمها إليها وتعلّقها بها فالمنسوب يسمى مسنداً والمنسوب إليه مسنداً إليه...، وثانيهما الإسناد الأصلي، فالإسناد غير أصلي على هذا لا يسمى إسناداً وعرّف بأنه نسبة إحدى الكلمتين حقيقة أو حكماً إلى الأخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة يحسن السكوت عليها))[7].

ويرى الدكتور مهدي المخزومي أنّ تقسيم الجملة المألوف الذي يعتمد على المسند إليه لابدّ أن يتغير؛ إذ لا بدّ من بناء الجملة على المسند لا المسند إليه؛ لأنّ أهمية الخبر أو الحديث إنّما تقوم على ما يؤديه المسند من وظيفة وعلى ما للمسند من دلالة [8].

ومن النحاة المحدثين الذين أولوا الإسناد عناية كبيرة الدكتور تمّام حسّان فقد عدّ الإسناد إحدى العلاقات التي تقسم على أساسها الجمل، وأفرد فصولاً عديدة في غير كتاب ويمكن إجمال دراسته للإسناد في عدّه أحد العوامل المعنوية وفي ذلك يقول: ((بل لقد عرفنا أنّ الإسناد أحد نفسه قرينة من القرائن المعنوية فيعتبر هو نفسه كالضمة صاحب دلالة معنوية على الإعراب الصحيح))[9] .

ولم يكتفِ تمام حسان بذلك بل جعل مبدأ الإسناد أساساً لنظرية العلائق التي تأثر فيها بالجرجاني حيث استخلص من علاقة الإسناد وعلاقات نحوية أخرى كالمفعولية والغائية والظرفية ... [10] .

---

[1] - ينظر: ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، ص 288- 289

[2] - ينظر: ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص 490.

[3] - ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر 1/ 291.

[4] - ينظر: السابق، 2/ 8-9.

[5] - الجرجاني محمّد بن علي ، التعريفات، ص22، / ينظر : د. مطلوب، أحمد، معجم المصطلحات البلاغيّة وتطورها ، - 1/ 201، – 202.

[6] - الجرجاني، عبدالقاهر، المقتصد في شرح الإيضاح،.1 / 77.

[7] - التهانوي، محمد علي الفاروقي، كشاف اصطلاحات الفنون، / 3 / 144

[8] - ينظر: مخزومي ،مهدي ، في النحو العربي ص 86.

[9] - حسان ، تمام ، اللغة مبناها ومعناها ص 186، والأصول ، ص131

[10] - ينظر: السابق ، ص 191- 192

فالإسناد إذن حكم تقام عليه الجملة، ونلاحظ ممّا سبق أنّه على الرغم من أنّ أصل الإسناد واحد، وهو الضم والاعتماد وغايته واحدة، وهي إفادة معنى يحسن السكوت عليه إلا أنّ أهل العربية فرّقوا بين نوعين من الإسناد الأول درس ضمن علم المعاني أحد فروع علم البلاغة العربية، والآخر ضمن علم النحو العربي بنيت على أساسه الجملة النحوية.

قرينة الإسناد في الجملة الاسمية :

الإسناد في المبتدأ والخبر:

الجملة الاسمية عند النحاة هي التي تتكوّن من المسند إليه – الاسم– والمسند . والمسند قد يأتي اسماً أو فعلاً وإذا وقع المسند اسماً فالغالب أن يكون وصفاً، نحو: ((زيدٌ قائم)) ونحو قوله تعالى((والله محيط بالكافرين)) (البقرة: 19)) ونحو (زيد قام)، ونحو قوله تعالى: ((والله خلق كل دابة من ماء)) (النور: 45)

فالإسناد هو رابط معنوي يعمل على ربط جزأي الجملة الاسمية المسند إليه والمسند فها هو سيبويه ينصّ على: ((أن المسند والسند إليه هما)) ((ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدا فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك: عبد الله أخوك ، وهذا أخوك))[1].أي إنّ سيبويه يرى أنّه لا بدّ للاسم الأول (المبتدأ) من الثاني أو الآخر بحسب تعبيره (الخبر).

وذهب المبرد إلى ضرورة الإسناد بين ركني الجملة الاسمية، فذكر أنّ المبتدأ والخبر ((ما لا يستغني كلّ واحد عن صاحبه))[2] .أي لا بدّ من التلازم بين طرفين الإسناد وعدم الاستغناء عن ركن.

كذلك أكد ابن السراج حاجة كل طرف إلى وجود الآخر إذ ذكر أن المبتدأ ((لا يكون كلاماً إلا بخبره))[3]

ويوضح المبرد ظاهرة الإسناد مفترضاً أنّك ابتدأت بقولك ((زيدٌ)) فذكرك له تنبيه للسامع ((ليتوقع ما تخبره به عنه)) فإذا قلت ((منطلق)) أو ما أشبهه استقام الكلام ((وكانت الفائدة للسامع في الخبر، لأنّه قد كان يعرف زيداً كما نعرفه، ولولا ذلك لم تقل له (زيد) ولكنت قائلا له ((رجل يقال له زيد)) فلمّا كان يعرف زيداً ويجهل ما تخبره به عنه أفدته الخبر، فصح الكلام لأن اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئا وإذا قرنتها بما يصلح حدث معنى واستغنى الكلام[4].

فالإسناد في المبتدأ والخبر هو إسناد اسم إلى اسم آخر أو جملة وقد عرض، وقد عرض الصبان لهذا التركيب الإسنادي مباحث طويلة تخدم الغاية التعليمية وتعلمها؛ لأنّ الإسناد في الاسم يكون أعمّ وأوسع من الإسناد في الفعل في حين الفعل في الإخبار يكون أخص من الاسم؛ لأنّه يكون مسنداً إلى غيره ولا يسند غيره إليه فالإسناد يدخل فيه الأمر والنهي والاستفهام إذ لا يتوقف على التصديق والتكذيب، وأما الإخبار فيحتمل التصديق والتكذيب.

فـ ((الابتداء في اللغة الافتتاح وفي الاصطلاح قيل: كون الاسم معرى عن العوامل اللفظية وقيل جعل الاسم أولا ليخبر عنه))... ((قوله) لسند إليه لا يشمل ابتداء الوصف المستغنى بمرفوعه عن الخبر لعدم استناد شيء إليه لأنه مسند فلو قال للإسناد لكان أولى))[5] .

---

[1] - سيبويه، الكتاب، 1/ 23.

[2] -المبرد، المقتضب، 4/ 126.

[3] - ابن السراج، الأصول، 1/ 58.

[4] - ينظر: المبرد، المقتضب، 4/ 126- 127.

[5] - الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني،1/ 283

فالصّبان يؤكد أنّ المبتدأ يرفع بالتعرية من العوامل اللفظية كقولك: ((زيد منطلق)) ارتفع لتعريه من العوامل الظاهرة، وإسناد الانطلاق والذهاب إليه لأنّ الاسم لا يعرى من العوامل اللفظية إلا لأن يخبر عنه والتعري هنا معنى، وهي مسألة قد اختلف فيها العلماء إلا أنّ الصبان يرى أنّ المبتدأ مرفوع لعامل معنوي ،وهو الابتداء أي وقوعه في أول الجملة.

يقول معلقاً على قول الشارح (الاشموني) حول مسألة العامل في المبتدأ ((قوله: "أي العرب" لو قال أي سيبويه وموافقوه لكان أحسن لعدم حكم العرب بأن رفع المبتدأ بالابتداء ذكره البعض. ولك أن تقول ليس في عبارته ما يقتضي أنهم حكموا بأن رفع المبتدأ بالابتداء إذ غاية مفادها أن العرب رفعوا المبتدأ وأن رفعهم إياه حاصل بالابتداء أي بحسب ما فهم سيبويه وموافقوه ونظير عبارته قولك رفع العرب الفاعل بالفعل فافهم))[1].

فما جاء به الصبان من إقرار عن عامل المبتدأ يتفق مع كلام البصريين الذين يروون أن المبتدأ مرفوع بعامل معنوي هو الابتداء فالعملية الإسناد قائمة على الترابط الوثيق بين المبتدأ والخبر لتتم الفائدة.

فالمبتدأ إذن هو: اسم أو بمنزلة مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزلته مخبر عنه، أو وصف رافع لمكتفى به[2] .وهذا ما ذهب إليه سيبويه[3] والمبرد[4]، والبصريين[5]وعند الصبان، أمّا الزجاج فهو يرتفع بما في النفس من معنى الإخبار عنه[6]، أما الكسائي والفراء فعندهما أنهما يترافعان، وكلّ واحد منهما يرفع صاحبه[7]، وبعض الكوفيين ذهبوا إلى أنّ الرافع للمبتدأ هو العائد من الخبر؛ لأنه يشترط عندهم تحمله للضمير[8].

خلاصة الخلاف أنّ النحاة أجمعوا على أنّ رفع المبتدأ والخبر ما لم تدخل عليهما عوامل من نحو(كان وأخواتها) أو (إنّ وأخواتها) والرفع هنا بالإسناد؛ لأنّ المعنى قد تناولاه تناولاً واحداً من حيث إنّ الإسناد لا يتأتى دون مسند ومسند إليه ورفعهما كان من جهة أنّهما تنزلا منزلة واحدة لا يستغني أحدهما عن الآخر، ثم إنّ الرفع كان أيضاً لاهتمامك بالاسم وجعلك إياه أولاً لثانٍ ليكون خبراً عنه والأولية معنى قائم به يكسبه قوة إذا كان غير متعلقاً به وكانت رتبته.

أما الخبر فهو الجزء المتمم الفائدة والمخبر عن المبتدأ هذا ما اتفق عليه النحاة في حدّه، فالمبتدأ يرتفع لتعريه لتعريه من العوامل اللفظية وهذا مذهب المحققين وهذا ما نجده عن الصبان حين تحدث عن الخبر (والخبر إلخ" لم يكتف بالإشارة بقوله وعاذر خبر إلى تعريفه كما اكتفى بالإشارة في المبتدأ اهتمامًا بمحط الفائدة وتوطئة إلى تقسيمه إلى مفرد وجملة... قوله: "المتم الفائدة" أي المحصل لها فلا اعتراض باقتضاء كلامه حصولها قبله بالمسند والمسند إليه وإنما هو متم لها أي زيادة فيها فلا يصدق الحد إلا بالفضلة والمراد المتم الفائدة ولو بواسطة شيء يتعلق به))[9].

فالإسناد قرينة تعين في ضبط الحدّ والمصطلح النحوي وهذا ما نجده عن الصبان، فالإسناد وإن كان علاقة معنوية إلا أنّ له أهمية واضحة في التركيب وتحليله وفهمه لا تقل عن أهمية الفائدة التي وضعه النحاة في الخبر ثم يذكر الصبان أنّ الإسناد قد يكون مقصوداً لذاته وبه تقع الفائدة وقد تكون غير مقصودة لذاته: يقول: ((قولك: زيد أبوه قائم إذ لا

[1] - السابق، 1/ 282- 283.
[2] - ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، 1/ 184.
[3] - ينظر: سيبويه ، الكتاب ، 1/ 23- 24.
[4] - ينظر: المبرد ، المقتضب، 4/ 126- 127.
[5] - الأنباري ، كمال الدين أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، ، 40.
[6] - ابن الوراق، محمد بن عبدالله علل النحو 1/ 263
[7] - ابن فلاح ، تقي الدين ، المغني في النحو، 2/ 254
[8] - السابق، 2/ 254
[9] - الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني،1 / 284 .

يحصل به مع مبتدئه فائدة إذ الجملة الواقعة خبرًا غير مقصود إسنادها بالذات، ولذلك قالوا: إنّ النسبة فيها من قبيل النسبة التقييدية لا التامة، فمعنى زيد أبوه قائم زيد قائم الأب))[1].

وقد اختلف النحاة في عامل رفع كل من المبتدأ والخبر فقد ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر[2]، وأنّ الخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان وذهب البصريون إلى أنّ المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأما الخبر فاختلفوا فيه فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا، وقد علل الكوفيون رأيهم السابق باعتمادهم على لزوميّة الإسناد وقسريته، وذلك لما رأوه من كون المبتدأ لا بدّ له من خبر، والخبر لا بدّ له من مبتدأ، ولا ينفك أحدهما من صاحبه، ولا يتم الكلام إلا بهما وعليه فلا يمتنع أن كل واحد منهما عاملا ومعمولا في الوقت ذاته واستشهد الكوفيون على رأيهم بالإتيان بنظير لذلك قوله تعالى: ((أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى)) فنصب (أيا ما) بـ (تدعوا) وجزم (تدعوا) بـ (أيان) فكان كل واحد منها عاملا معمولا[3].

وتعتمد صورة الجملة على الترتيب الذي يخضع للنمطية التي افترضت للجملة العربية بكلا نوعيها فالصورة الأساسية للجمل التي مسندها اسم أن يتقدم المسند إليه على المسند أو بتعبير آخر أن يتقدم المبتدأ على الخبر ولا يقدم الخبر إلا لسبب يقتضيه المقام أو ...[4]

وقد أسهب النحاة الحديث في حالات تقديم الخبر على المبتدأ تفصيلاً وتعليلاً منطلقين في ذلك من موضوع الإسناد الذي حدد موضع كلّ ركن من كني الجملة لذا فقد قُرن تقدّم الخبر على المبتدأ بشروط أربعة يلخصها الصبان بقوله ((وللخبر ثلاث حالات: إحداهما التأخر وهو الأصل كقولك ((زيد قائم)) ويجب في أربع مسائل إحداهما أن يخاف التباسه بالمبتدأ نحو: زيد أخوك، وثانيهما أن يخاف التباس المبتدأ بالفاعل نحو: زيد قام والثالثة أن يقترن بإلا معنى نحو إنما أنت نذير أو لفظا نحو ((ما محمد إلا رسول)) والرابعة: أن يكون المبتدأ مستحقاً للتقدير نحو (من في الدار)[5].

إنّ الأساس غير المباشر الذي اعتمد عليه الصبان في تحديد رتبة كل من المبتدأ والخبر هو الإسناد، ولأهمية الرتبة التي تعرف بها كثير من الأبواب النحوية فقد عدها التحويليون من الخصائص الكيلة المهمة في اللغات الإنسانيّة عامة، فكلّ لغة لها ترتيبها الخاص، وذلك أمر بديهي ولكن المهم هو معرفة الترتيب في البنية العميقة أولاً ثم البحث عن القوانين التي تحكم تحول هذا الترتيب إلى أنماط مختلفة من الكلام الفعلي على السطح وإنّ جميع عناصر الجملة معرضة لتغير مكانها وإن كان ذلك أكثر ما يكون فيها يسمى بالفضلة.

الإسناد في الجملة الفعليّة

قرينة الإسناد في تركيب الفعل

يكون المسند في هذه الحالة فعلاً أو ما يشبه الفعل:

يقصد بإسناد الفعل بناء نسق منتظم من كلمتين إحداهما تنتمي إلى مبني الأفعال، والأخرى تنتمي إلى مبني الأسماء تربطها رابطة معنوية تهيئ الأولى لتبنى عليها الثانية ذات دلالة اصطلح عليها بـ(الجملة الفعلية) ولها صورتان هما:

- الفعل مبني للمعلوم مع المبني عليه اسم مرفوع هو: الفاعل

[1] - السابق،1 / 184

[2] -ينظر: الصبان، السابق، 1/ 275.

[3] - السابق،1 / 283 – 284.

[4] - السامرائي ، فاضل، معاني النحو، 1 / 16

[5] - الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني،1/ 306

- الفعل مبني للمجهول مع المبني عليه اسم مرفوع هو: نائب الفاعل

وقد عرّف صاحب الكليات الجملة الفعليّة ((بأنّها الجملة الموضوعة لإحداث الحدث في الماضي أو الحال فتدل على تجدد سابق أو حاضر، وقد يستعمل للاستمرار بلا ملاحظة التجدد وفي مقام خطابي))[1].

ولا يختلف تعريف فندريس للجملة الفعليّة عن التعريف السابق، فهي عنده الجلمة التي يعبّر بها عن حدث مسند إلى زمن منظور إليه باعتبار مدة استغراقه منسوباً إلى فاعل موجهاً إلى مفعول إذا لزم الأمر[2].وهو تعريف له أصوله عند ابن السراج من القدماء وإبراهيم أنيس من المحدثين ومن النحاة من عرّفها بأنها الجملة التي يكون فيها المسند فعلاً لأن الفعل بدلالته على الزمان هو الذي يدل على تجدد الإسناد وتغيّره[3].

فالجملة الفعليّة لا تخلو من الحدث الذي يرتبط بأحد الأزمنة الثلاثة، وإذا نظرنا إلى طبيعة الإسناد في الجملة الفعليّة نجده يرتكز على الفعل. لقد عدّ الفعل وفاعله جملة مفيدة يحسن السكوت عليها، وجعل الفاعل محور الجملة وأساس الإسناد فيها فهو إجباري لا يمكن الاستغناء عنه.

فقد عرّف الأشموني الفاعل ((هو الاسم الذي أسند إليه فعل تام أصلي الصيغة أو مؤول...)[4]، ثم يشرع الصبان في تحليل قول الشارح حول الإسناد يقول : ((أسند إليه فعل أي وجه الإثبات أو النفي أو التعليق أو الإنشاء فدخل الفاعل في لم يضرب وإن ضرب زيد وهل قام زيد والمتبادر من الإسناد الإسناد أصالة فخرج من التوابع البدل والمعطوف بالحرف لأن الإسناد فيهما تبعي))[5].

ويرى الصبان بأنّ الرفع للفاعل هو الأصل وكونه في الابتداء فرع على ذلك؛ لأنّ أصول الكلام على ثلاثة معان هي الفاعلية والمفعولية والإضافة، فالرفع للفاعل والمبتدأ والخبر داخلان على الفاعل والدليل على ذلك أنّ المبتدأ إنّما يؤتى به ليخبر عنه والفعل هو الأصل في الإخبار، وهذا دليل على أنّ الفاعل هو قبل المبتدأ في الرتبة، والفعل قبل الاسم في الإخبار؛ لأنّ خبر المبتدأ لا يكون إلا نكرة أو ما يتضمن ضرباً من التنكير[6].

وخص الرفع للفاعل دون النصب؛ لأّن الرفع أثقل من النصب والفاعل أقل من المفعول بدليل أن الفعل يكون له إلا فاعل واحد. فكان الأولى أن يخص الفاعل بالأثقل وهو الرفع والمفعول بالأضعف وهو النصب لتكون قلة الفاعل موازية لثقل الرفع وخفة النصب موازية لكثرة المفعول[7] .

أما قضية الرتبة وكما هو المعروف أنه لا بد للفعل من اسم، وما كان بمنزلة الاسم كالضمير أو المصدر ولا يجوز حذف غالباً ((كونه عمدة لا يجوز حذفه حكما واحداً ...ولعل وجه ما هنا أنّ العمدة لازمة لعدم جواز الحذف غالبا فتأمل.. فلا يجوز حذفه أي بدون رافعه أما معه فيجوز لدليل... لأن الفعل وفاعله كجزأي كلمة لا يستغنى بإحداهما عن الآخر ... مقتضاه أنه لا يجوز حذف الفعل مع أنه يجوز لقرينة))[8].

ذهب ابن يعيش إلى ضرورة قرينة الإسناد في الفاعل ((لا فرق بين إسناد الفعل إلى الفاعل الظاهر، وبين إسناده إلى المضمر، من جهة حصول الفائدة واشتغال الفعل بالفاعل المضمر كاشتغاله بالظاهر إلا أنك إذا أسندت إلى ظاهر

[1] - أبو البقاء الكفوي، الكليات / 140 .
[2] - فندريس، جوزيف، اللغة ،ص 163.
[3] - مهدي مخزومي ، في النحو العربي، ص 86
[4] - الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني،2 / 65
[5] - السابق ،2 / 65.
[6] -ينظر: السابق ، 2-/ 66 وما بعد.
[7] - ينظر: ابن يعيش ، شرح المفصل، 1/ 201.
[8] - الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني،2/ 68.

كان مرفوعا وظهر الإعراب فيه، وإذا أسندته إلى مضمر لم يظهر الإعراب فيه لأنه مبني وإنما يحكم على محله بالرفع، فإذا قلت ضربت كانت التاء في محل مرفوع لأنها الفاعلة))[1].

فمرتبة الفعل هي التقدم ورتبة الفاعل هي التأخر عن فعله عند جمهور النحاة كما قال الصبان((لأنه الواجب التأخير عن الفاعل))[2].

قال ابن يعيش ((كانت رتبة العامل أن تكون قبل المعمول))[3]، وقد أجاز الكوفيون[4] تقدم الفاعل فلا يضر عندهم عدم تميز المبتدأ عن الفاعل في (زيد قام) ، وهذا جل ما ذكره الصبان في حاشيته بأنّ الفاعل جزء من الفعل ولم يجز تقديمه عليه في نحو: الزيدان ضرب، فتقدم الزيدان على ضرب ويذكر أنه مثل بالمثنى دون المفرد لأن من لا يحقق يظن أنه لا فصل بين قولك زيد ضرب ، وضرب زيد حتى كأنه يرفع زيداً بضرب مقدما ومؤخرا[5].

فالصبان يوافق البصريين بأن الفاعل حكمه أن يلي رافعه ولا يجوز تقدمه وهذا ما أكده الرضي في شرحه على الكافية غير مرة مؤكداً أهمية قرينة الفعل والفاعل ونظامهما معاً وكونهما كالكلمة الواحدة.

والدليل على ذلك جاز إلحاق علامة التأنيث بالمسند مع إنّ المؤنث هو المسند إليه دون المسند للاتصال الذي بين الفعل وهو الأصل في الإسناد بين الفاعل وذلك الاتصال من جهة احتياجه إلى الفاعل، وكون الفاعل جزءا من أجزاء الفعل حتى يسكن اللام في نحو: ضربت لئلا يتوالى أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة[6].

قرينة الإسناد في تركيب الفعل ونائب الفاعل:

قد يحذف الفاعل، ويقام المفعول مقامه، ويعطى إعرابه والفعل الذي يبنى للمفعول به سمي فعلا متعديا ويبنى الفعل للمفعول لدلالة على التغير وإخبار بأن الفعل لما أريد إسناده إلى المفعول بني بناء مخصوصا.

فالدارس لموضوع المبني للمجهول يجده لا يخلو من تغيرات عديدة بعضها لها علاقة بالصيغة، وبعضها الآخر متعلق بالرتبة والوظيفة النحوية ويرتبط بهذين الأمرين الغرض الدلالي وهذا الباب متعلق بالإسناد فقد تنبه ابن جني إلى ذلك مشيرا إلى أهمية الإسناد ويظهر ذلك في قوله: ((فإن لم يكن الفعل متعديا لم يجز إلا أن تذكر الفاعل لئلا يكون الفعل حديثا عن غير محدث عنه))[7].

فكما أنّ لكل فعل فاعلا أي لا بد للحدث من محدث فإذا ما حذف الفاعل وهذا ذو قيمة دلالية ومعنوية فإنّ الجملة تكون فقدت جزءا لا يتجزأ منه وبالتالي يكون إسنادها قد فقد أحد ركنيه الأكثر أهمية المسند إليه، لذا لا بد لإكمال نمطية الجملة من الإتيان بما يسدّ مسدّ ذلك المحذوف لذلك يلجأ إلى الفضلات التي عدت تكملة في الجملة، ولا بد لذلك الأمر من تغيرات، فالتغيرات الأولى هي التغيرات الصرفيّة والبنائية التي تتم بإجراء تغييرات على المسند (الفعل) تجعله يتلاءم والعنصر التحويلي الجديد الذي سيحل محل المسند إليه (الفاعل) والشكل الآخر من التغيرات التي تطرأ على التركيب الجديد هو التغيّر النحوي الذي يطرأ على الفضلة، وينقلها من حالة النصب التي تختص بالفضلات إلى حالة الرفع التي تختص بالعمد، لذلك سيظهر لنا سبب رفع ما ينوب عن الفاعل، وإعطائه ما للفاعل من مزيات لذلك

[1] - (ابن يعيش ، شرح المفصل، 1/ 204.
[2] - الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، 2/ 70
[3] - ابن يعيش، شرح المفصل ، 1/ 76.
[4] - ينظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، 2/ 70
[5] - السابق ،2/ 85 – 86.
[6] - ينظر :شرح الرضي على الكافية ، 1/ 76.
[7] -ابن جني ، اللمع في العربية، ، 34.

يمكن القول عن سبب رفع ما ينوب عن الفاعل هو شبهه بالفاعل وحلوله مكانه أي إن السبب هو الإسناد فلما أسندت الفضلة إلى الفعل استحقت الرفع.

فمصطلح النائب عن الفاعل بحسب الصبان أفضل من المفعول الذي لم يسم فاعله يقول: ((هذه العبارة أولى وأخصر من قول كثير المفعول الذي لم يسم فاعله لصدقه على دينارا من أعطى زيد دينارا، وعدم صدقه على الظرف وغيره مما ينوب عن الفاعل وإن أجيب بأن المفعول الذي لم يسم فاعله صار كالعلم بالغلبة على ما ينوب مناب الفاعل من مفعول وغيره. مصطلح النائب عن الفاعل أكثر اختصاراً وصدقاً في الحد وأما حذف الفاعل فيكون ((لغرض)) المراد بالغرض هنا السبب الباعث لا الفائدة المترتبة على الفعل المقصودة منه لأنه لا يظهر في جميع ما ذكره من الأغراض كالعلم .. والجهل والإبهام والتحقير والخوف منه أو عليه..))[1] أي السبب في معظمه بلاغي.

فالانتقال من المفعولية إلى الفاعلية هو انتقال أو تحول حدث بوساطة الزحزحة أو الانتقاص؛ إذ إنّ تحول المفعول إلى محل الفاعل يمكن أن ينقص مفعولا واحداً من المفاعيل، وكما يلاحظ فإنّ القرينة الإعرابية ليست وحدها أو بمفردها مفيدة في الفعل والفاعل ونائب الفاعل بل هناك قرائن متعلقة آخر ستساعد على الفصل وهي متعلقة بالتحويل وبالصيغة وبالتركيب، وقد أجاز الصبان قيام المصدر والجار والمجرور والظرف مقام الفاعل إذا عري الكلام مما هو أحق بالفعل ((إسناد الفعل عند نيابة المفعول به حقيقة وعند نيابة غيره من الظرف والمصدر مجاز عقلي))[2].

وقد اشترط النحاة للعناصر التي أجازوا نيابتها عن الفاعل شروطا تختلف من عنصر لآخر فقد اشترط في الظرف لإنابته عن الفاعل أن يكون متصرفا ((والمتصرف المتصرف من الظروف ما يفارق النصب على الظرفية والجر بمن ومن المصادر ما يفارق النصب على المصدرية والمختص من الظروف ما خصص بشيء من أنواع الاختصاص كالإضافة والصفة والعلمية ومن المصادر ما يكون لغير مجرد التوكيد.))[3] . أما إذا كان الظرف غير متصرف فلا يصح لأن يكون نائبا عن الفاعل. أما القابل للنيابة من المجرورات هو الذي لم يلزم الجار له طريقة واحدة في الاستعمال ولا دل على تعليل[4].

وقد ذكر الدكتور فاضل السامرائي أنه يجوز أن ينوب عن الفاعل ما كان أهم وأدخل في عناية المتكلم، فإذا كان المجرور هو المهم أنيب وإذا كان المصدر هو المهم أنيب وإذا كان الظرف هو المهم أنيب، وإيضاح هذا الأمر أن المتكلم قد يعينه ذكر الحدث مع ما ارتبط به من مجرور أو ظرف، دون أن يعينه ما وراء ذلك فيقتصر عليه فيقول مثلا جلس في الدار وكما في قوله تعالى :((وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَن شَاء اللَّهُ)) (الزمر: 68)) فها هنا المهم هو المجرور وكذا الأمر مع المصدر والظرف أو يعنيك ذكر أحد المفعولين دون الآخر ولا يعينك ذكر الفاعل وهكذا فإن المعنى هو الحاكم[5] ، فقرينة الإسناد العقلي التي نحن بصددها لا تكتفي فلا بد من تضافر القرائن معنوية وأخرى لفظية لتبرز المعنى وظيفيا ودلاليا[6].

[1] - الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني،2/ 95.

[2] - السابق، 2/ 99.

[3] - السابق 2/ 99 – 100.

[4] - ينظر: السابق ، 2- 100 .

[5] - ينظر: السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو ، 2/ 71 - 72

[6] - ينظر: حسّان، تمّام ، اللغة العربيّة معناها مبناها، 191 – 192.

الاستنتاجات والتوصيات:

و من أبرز النتائج التي تمّ التوصل إليها:

* هناك اختلاف في النظر إلى القرينة التي تعني كل ما يؤدي إلى فهم المعنى من جهة المصطلح والمفهوم، فالمصطلح لم يكن متداولا – كما هو معروف في الدراسات الحديثة– عند القدماء من لغويين ونحاة وغيرهم، وقد استعمل الصبان مصطلح القرينة ، ولكن دون وضع تعريفا خاصا لها.

* كشف البحث أن فهم القرينة لابد أن يكون مرتبطا بمجموعة من الأسس والقواعد، فهي بمنزلة أصول ومرجعيات نفهم من طريقها دلالات النص.

*اتضحت رؤية الصبان لمجموعة من القضايا الرئيسة للتركيب اللغوي ، التي هي أساس القرينة النحوية ، كالقول بالتقديم والتأخير والعامل وغير ذلك.

*أظهر البحث أنّ لقرينة الإسناد المعنوية عند الصبان أثر مهم في الكشف عن المعنى.

الخاتمة :

ومما تقدّم يتضح لنا أهمية أثر قرينة الإسناد في التحليل النحوي ، وأهميتها في فهم الجملة، ونخلص إلى أن هناك كثير من العوامل التي اعتمد عليها النحاة عند وضع القاعدة النحوية منها : نظرية العامل وموضوع الإسناد، فقد وضع النحاة نمطية أو أنموذجا مطردا للجملة سواء أكانت أم فعلية لا بد من توافر عنصري الإسناد (المسند والمسند إليه)، وإن غياب أحد عنصري الإسناد من الجملة جعل النحاة يؤوّلون ويقدّرون المحذوف، معتمدين في ذلك على المعنى العام، والرتبة، إن للإسناد أثراً كبيراً في تحديد كثير من أبواب النحو العربي، بل إن كثيراً من أبواب النحو أخذت تسميتها من موضوع الإسناد، فكثير من أساليب النحو العربي أراد النحاة إخضاعها لنظرية العامل وقسرية الإسناد، وضرورة توافر ركني الجملة، دون مراعاة السياق العام لها، أو الموقف الانفعالي الذي قيلت فيه.

References

1. Astrabadi, Radhi al-Din, *Explain the Satisfaction of Sufficient Ibn al-Hajeb*, investigation ,correction and comment: Yusuf Hassan Omar, Publisher: Qar Younis University, Labba, 1395 AH / 1975 AD.
2. Al-Anbari, Kamal al-Din Abu al-Barakat, *Fairness in Matters of Disagreement*, I: Mohammed Mohiuddin Abdul Hamid, modern library, Saida - Lebanon,1407AH, 1987.
3. Abu al-Baqaa, Ayoub ibn Musa al-Husseini al-Kafawi, *Colleges*, prepared for printing by Adnan Darwish and Mohammed al-Masri, Al-Resala Foundation, Beirut, 1ste.d., 1412AH, 1992.
4. Al-Tahanwi, Mohamed Ali Al-Farouqi, *Scouts of Art Terms*,I: Lotfi Abdel-Badie, translated Persian texts Abdel-Moneim Mohamed Hassanein, the Egyptian Commission, 1972.
5. Jurjani, Abdul-Qaher, *Economizer to Explain the Clarification*, I: Kazem Bahr Morgan, Al-Rasheed Publishing House, Ministry of Culture and Information Publications, Iraq, 1982.
6. Al-Jurjani, Mohammed bin Ali known as Mr. Sharif, *Definitions*, I: Mohammed Siddiq Minshawi, Dar al-Fadila, Cairo, Egypt.
7. Ibn Jani, Abu al-Fath Othman, *The secret of the Industry Express*, the study and investigation Hassan Hendawi, Dar Al-Qalam, Damascus, 1st e.d., 1988.
8. Ibn Jani, *Shining in Arabic*, I: Faiz Fares, House of Cultural Books, Kuwait.
9. Hassan, Tamam, *Origins (Epistemological Study of Linguistic Thought in the Arabs)*, the Egyptian General Book Organization, 1982.
10. Hassan, Tamam, *Arabic language and its meaning*, the Egyptian General Book Authority, 3rd.e.d., 1985.
11. Al-Zubaidi, Mohammed Murtada, *Crown of the Bride of the Dictionary Jewels*, Dar Al-Hedaya Library.
12. Samarrai, Fadel, *The Meanings of Grammar*, Al-Atak book industry, Cairo.
13. Ibn al-Sarraj, Abu Bakr, *Assets in Grammar*, I: Abdul-Hussein al-Fattli, the founder of the message, Beirut - Lebanon, 3rd e.d., 1417 AH / 1996 AD.
14. Sibawayh, Amr bin Othman bin Qanbar, Abu Bishr, *The Book*, I: Abdul Salam Mohammed Haroun, the world of books, Beirut.
15. Al-Suyooti, Jalal Al-Deen, *Al-Ashbah and Al-Naza'r in Grammar*, Publications of the Arabic Language Academy in Damascus, 1407 AH / 1987 AD.
16. Al-Sabban, *A Footnote to Explain Sabban Al-Ashmouni on the Millennium Ibn Malik*, I:Abdul Hameed Hindawi, Modern Library, Beirut, Lebanon / 143, 2009.
17. Ibn Faris, Ahmad, *The Whole Language*, a prop material in the door of Allen and N. and Dal.
18. Ibn Falah, Taqi al-Din, *al-Mugni in Grammar*, I: Abdul Razzaq Abdul Rahman Asaad Al-Saadi, House of General Cultural Affairs, 1999.
19. Fendris, Joseph, *Language*, tr: al-Kisas and al-Dakhili, the Anglo-Egyptian Library, Cairo, (dt), 1950.
20. al-Mubred, Abu Abbas Mohammed bin Yazid: *Brief*, I: Mohammed Abdul Khaliq Adima, the world of books, Beirut.
21. Makhzoumi, Mahdi, *In Arabic Grammar Criticism and Guidance*, Dar Al-Raed Al-Arabi, Beirut-Lebanon, 2nd e.d., 1406 AH / 1986 AD.

22. Mustafa, Ibrahim, and others, *Lexicon Mediator*, Dar al-Da'wa.
23. Matloub, Ahmed, *Glossary of Rhetorical Terminology and its Development*, Iraqi Scientific Society Press, Iraq, 1983, 1403 AH
24. Ibn Manzoor, *Ibn Lansan of the Arabs*, Dar Sader, Beirut, 1956.
25. Ibn Hisham, Jamal al-Din, *Explained the Tracts to the Millennium Ibn Malik*, I: Mohammed Mohiuddin Abdul Hamid, Al-Saada Press, Egypt, 5th e.d., 1967.
26. Ibn Hisham, Jamal al-Din, *Mughni al-Labeeb fi Kutub al-A'areeb*, I: Mazen al-Mubarak and Mohammed Ali Hamadallah and Saeed al-Afghani, Dar al-Fikr, Beirut, 6th e.d.1985.
27. Ibn al-Warraq, Mohammed bin Abdullah, *Grammar Mistakes*, I: Mahmoud Jassim, Mohammed Darwish, Al-Rasheed Library, - Riyadh / Saudi Arabia I 1, 1420, 1999 AD.
28. Ibn Yaish: *Detailed Explanation of Zamakhshari*, I: Emil Jacob, House of scientific books, Beirut, 1st e.d., 1422 AH-2001.